



مقالات RCD

أقتصاد أسير الجغرافيا مفارقة الوفرة والعجز: قراءة في مرونة التصدير النفطي العراقي وأمن الطاقة السيادي

د. عامر عبد رسن الموسوي



ملحوظة:

ان كل الاراء الواردة في المقال تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمُع على منبرها النخبَ السياسيَّة والاقتصاديَّة والأكاديميَّة الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السياسيَّة والثقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِّلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. ويمثل المركز فضاءً حرّاً يتَّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) ٢٠١٤ في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من ٧٠ شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتائج العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتائج العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلة علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات). فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صنّاع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

مقالات RCD

أقتصاد أسير الجغرافيا مفارقة الوفرة والعجز:
قراءة في مرونة التصدير النفطي العراقي
وأمن الطاقة السيادي

د. عامر عبد رسن الموسوي

المفارقة الاستراتيجية في الاقتصاد العراقي، أنه يواجه العراق اليوم ما يمكن وصفه بـ "المفارقة الاستراتيجية" الكبرى؛ حيث تتحول وفرته النفطية الهائلة من محرك للتنمية إلى قيد جيوسياسي يشل قدرة الدولة على المناورة [١]. إن المشهد الاقتصادي العراقي الراهن يمثل نموذجاً صارخاً لـ "الدولة الريعية" التي رهنت أمنها القومي بالكامل لممر مائي واحد هو مضيق هرمز، مما حول الثروة السيادية إلى "رهينة" للتقلبات الإقليمية [١٧٣، ١٧٥]. وبمنظرة اقتصادية عراقية تحلل هذا المأزق، أرى أن الأزمة ليست في إنتاج النفط بقدر ما هي في "هندسة تصديره"، حيث يفتقر العراق إلى المرونة التقنية والسياسية التي تمكنه من نقل قرار النفط من ضيق الممرات الإجبارية إلى رحابة الخيارات المتعددة [١].

أولاً: الهشاشة الهيكلية والارتهاان للمنفذ الواحد

تشير البيانات المالية الرسمية إلى أن مبيعات الخام تمثل ما يتراوح بين ٨٥٪ إلى ٩١٪ من إيرادات الدولة، وبنسبة مساهمة تصل إلى ٩٩٪ من إجمالي الصادرات الوطنية [١٧٥، ١٧٦]. هذا الارتهاان الكلي يعرض خزينة الدولة وواردات الموازنة العامة لهزات عنيفة عند أي تعطل ملاحى في موانئ البصرة الجنوبية، التي تمتلك حالياً طاقة تصديرية فعلية تتراوح بين ٣,٣ إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً [١٨٥، ١٨٦]. إن تمركز ما يزيد عن ٨٩٪ من الصادرات في منفذ مائي واحد! هو "انتحار استراتيجي" في لغة المخاطر الاقتصادية [١٨٧، ٢٠١].

إن أي إغلاق -ولو جزئي- لمضيق هرمز سيعني خسارة فورية لإيرادات تلامس ٢٥٠ مليون دولار يومياً، مما يترتب عليه شلل في تمويل الرواتب التي تستهلك وحدها أكثر من ٤٠٪ من الإنفاق العام (نحو ٩٠ تريليون دينار سنوياً) [٢١٧، ٢١٩]. هذه الهشاشة تجعل الاقتصاد العراقي "مكشوفاً" تماماً أمام أي صدمة خارجية، مما يقوض السيادة المالية للدولة [٢].

ثانياً: مأزق عقود التراخيص والالتزامات الثابتة

من زاوية التحليل الاقتصادي المعمق، تبرز معضلة "عقود الخدمة الفنية" (TSCs) الموقعة في جولات التراخيص. هذه العقود تمنح الشركات الأجنبية رسوماً ثابتة تتراوح بين ١,١٥ إلى ٥,٥ دولار لكل برميل منتج، بغض النظر عن أسعار السوق أو القدرة على التصدير [٢٢٠، ٢٢١]. الكارثة الاقتصادية تكمن في غياب بنود "التحوط المالي"؛ ففي حال إغلاق مضيق هرمز وتوقف التصدير، سيظل العراق ملزماً قانوناً بدفع الرسوم للشركات عن النفط المستخرج الذي لا يجد منفذاً للبيع [٢٢٢، ٢٢٤]. أن لم يعلن العراق حالة الظروف القاهرة (كما حصل قبل أيام)، هذا النفط سيتحول في لحظة الأزمة من "إيراد سيادي" إلى "عبء مالي" يستنزف الخزينة دون مقابل، مما يستوجب إعادة صياغة فلسفة هذه العقود لتتحول إلى نماذج مشاركة في المخاطر والأرباح [١٧٠، ٢٢٦].

ثالثاً: مضيق هرمز.. من شريان طاقة إلى "عنق زجاجة" للأمن الغذائي العراقي

بالنظر إلى الازمة الحالية بالخليج، نجد أن تداعيات إغلاق المضيق تتجاوز قطاع الطاقة لتضرب "القدرة الإنتاجية العالمية" في مقتل. فالمضيق لا يدعم فقط ٢٠٪ من تجارة النفط والغاز المسال، بل يعد الشريان الرئيسي لنقل الأسمدة واليوريا التي تشكل عصب الأمن الغذائي العالمي [٢٥٤، ٢٦٠].

١. أزمة اليوريا والأسمدة: يعتمد إنتاج الأسمدة بنسبة ٧٠٪ على الغاز الطبيعي، والشرق الأوسط هو المركز العالمي لهذه الصناعة [٣]. إغلاق المضيق يعني توقف إمدادات اليوريا التي يمر ثلث تجارتها العالمية عبره، مما يهدد محاصيل استراتيجية كالقمح والأرز [٢٦٠، ٢٦٢].

٢. قفزة الأسعار العالمية: سجلت أسعار اليوريا قفزات فورية بنسبة ٣٢٪ إلى ٤٠٪ مع تصاعد التوترات، مما وضع مزارعي العالم -من الهند إلى البرازيل والولايات المتحدة- أمام عجز هائل في المخزونات [٢٥٦، ٢٥٧].

٣. تأثير سلاسل الإمداد: دول كبرى مثل البرازيل تعتمد بنسبة ١٠٠٪ على واردات اليوريا، يمر نصفها عبر هرمز [٤]. هذا يعني أن أي خلل في المضيق سيترجم إلى جوع عالمي، حيث تساهم الأسمدة في إنتاج نحو نصف غذاء العالم [٥].

هنا تبرز فرصة استراتيجية للعراق؛ فامتلاكه لثاني أكبر احتياطي فوسفات في العالم (منطقة عكاشات بأكثر من ١٠ مليارات طن) واحتياطيات الكبريت الهائلة في المشراق، يمكن أن يحوله من مصدر للنفط فقط إلى لاعب رئيسي في "دبلوماسية الأسمدة" العالمية، مما يوفر له خط دفاع اقتصادي ثانٍ بعيداً عن تقلبات أسعار الخام [٦٥، ٦٨].

رابعاً: استراتيجية "تصفير المخاطر" وإعادة رسم خارطة التصدير

إن الحل الاقتصادي لا يكمن في مد الأنابيب فحسب، بل في تنوع "الجغرافيا السياسية" للتصدير:

١. إحياء خط كركوك-جيهان: يمثل الخيار الأكثر واقعية لاستعادة قدرة تصديرية فورية تصل إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً [١٣، ٢٢٩]. الميزة هنا هي السيطرة الاتحادية المباشرة التي تقصي التعقيدات السياسية التاريخية [٦].

٢. مشروع أنبوب البصرة-عقبة: رغم كلفته العالية (١٨ مليار دولار)، إلا أنه يمثل "الرئة البديلة" التي تمنح العراق منفذاً على البحر الأحمر، بعيداً عن ضغوط الخليج العربي [٥٣، ١٩٣، ٢٣٧].

٣. الممر السوري (بانياس): رغم التحديات الأمنية والعقوبات الدولية، فإن إعادة فتح هذا الخط الممتد بطول ٨٥٠ كيلومتراً يمنح العراق إطلالة حيوية على المتوسط [٧].

٤. الربط مع السعودية (PSA): يظل هذا الخط الخامد منذ ١٩٩٠ خياراً جغرافياً ممتازاً لتصدير ١,٦ مليون برميل يومياً عبر ميناء ينبع، شرط توفر الإرادة السياسية والضمانات السيادية المتبادلة [٥٤، ٢٣٩، ٢٤١].

خامساً: التحوط المالي والتنوع الإنتاجي

للخروج من فخ الريع نجد أن الاستقرار المالي العراقي يتطلب الى أدوات هندسة مالية متقدمة:

١. التحوط بعقود المستقبل: أثبتت الدراسات وجود ارتباط قوي بين أسعار خام البصرة وخام غرب تكساس (WTI) [١٢٠، ١٢١]. يمكن للعراق استخدام عقود المستقبل للتحوط ضد تقلبات الأسعار، مما يضمن تدفقات نقدية مستقرة للموازنة ويقلل من أثر الصدمات الخارجية [١١١، ١٥٩].

٢. تعظيم القيمة المضافة (التصنيع النفطي): يجب التحول من تصدير الخام إلى تصدير المشتقات النفطية عالية القيمة. بناء مصاف متطورة في البصرة وميسان وذي قار ليس مجرد مشروع صناعي، بل هو "ردع اقتصادي" يضمن الاكتفاء الذاتي ويقلل الاستيراد الذي يستهلك حالياً ٣٠٪ من الاحتياجات المحلية [٥٤، ٢٤٢، ٢٤٣].

٣. قطاع التعدين كركيزة ثالثة: إن استغلال الكبريت والفوسفات والسيليك والنحاس يمكن أن يساهم مبدئياً بنسبة لا تقل عن ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يخلق "مصدات صدمات" حقيقية لميزانية الدولة [٦٥، ٦٩، ٧٠].

سادسا: التوصيات والمسار المستقبلي لـ "مجلس الطاقة الوطني":

إن الانتقال من "اقتصاد الصدفية" إلى "اقتصاد الاستراتيجية" يتطلب إجراءات فورية:

١. تأسيس مجلس أزمة طاقة وطني: كيان سيادي عابر للوزارات يمتلك صلاحية اتخاذ قرارات استراتيجية بعيدة عن البيروقراطية، ويهدف لتأمين مرونة التصدير كجزء من الأمن القومي [١٧١، ٢٤٩].
٢. إنشاء الخزن الاستراتيجي: تطوير مرافق خزن تحت الأرض أو فوقها في كركوك والنجف والسماوة بسعة ١٠-٢٠ مليون برميل، لامتصاص فائض الإنتاج عند توقف التصدير وتجنب الالتزامات التعاقدية المكلفة مع الشركات الأجنبية [١٧١، ٢٤٤، ٢٤٥].
٣. إعادة صياغة جولات التراخيص: لتضمينها بنود مرنة تربط مستحقات الشركات الأجنبية بالقدرة الفعلية على التصدير وحالة "القوة القاهرة" الجيوسياسية [٨].

ختاما:

إن مستقبل العراق الاقتصادي لا يحدده حجم الاحتياطي تحت الأرض، بل تحدده كفاءة المسارات فوق الأرض. إن بقاء الصادرات العراقية رهينة لـ "خيط رفيع من البحر" هو مخاطرة وجودية [٩]. السيادة الحقيقية تبدأ من امتلاك "خيارات متعددة"، وتحويل النفط من "قيد" جغرافي إلى "سلاح" اقتصادي مرن يطل على المتوسط والأحمر والخليج في آن واحد. إن المعركة القادمة ليست مع الخصوم الإقليميين فحسب، بل هي مع "الجغرافيا" ذاتها، ولن ينتصر فيها إلا من يمتلك الرؤية لتطويع هذه الجغرافيا لصالح التنمية المستدامة.

المراجع:

- مركز البيان للدراسات والتخطيط، "الاقتصاد على حافة المضيق"، ٢٠٢٥. [١٦٨-١٧١، ١٧٣-١٨٣، ١٨٤-١٩٢، ٢٠٣-٢١٦، ٢١٧-٢٢٦، ٢٢٧-٢٤١، ٢٤٢-٢٤٩]
- د. زاهد بدن وعباس صدام، "التحوظ لأسعار خام البصرة لإدارة مخاطر التقلبات"، جامعة ميسان/بغداد. [١٠٠-١١٢، ١٢٠-١٣٢، ١٥٦-١٦٣]
- Pipeline Technology Journal، "العراق يسعى لمسارات أنابيب جديدة"، ٢٠٢٦. [٧، ١٠-١٤]
- media ٩٦٤، "العراق يتطلع لقطاع التعدين لتقليل الاعتماد على النفط"، ٢٠٢٥. [١٥-٢٢]
- مقال صحيفة الشرق الأوسط (صور مرفقة) حول أزمة الأسمدة والأمن الغذائي. [٣-٥، ٢٣-٢٩]
- العراق أويل ريبورت، "حياة جديدة لأنبوب تصدير العراق-الأردن"، ٢٠٢٤. [٣٠-٣٢]
- شفق نيوز، تقرير سومو حول مبيعات النفط للأردن. [٣٣-٣٦]
- تقرير "Iraq Crude Export Routes" حول إعادة إحياء الخط الشمالي، ٢٠٢٦. [٨-٢٤، ٢٥-٣٧]



www.alrafdaincenter.com



009647826222246



[alrafdaincent](https://twitter.com/alrafdaincent)



[alrafdaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafdaincenter.com)



[alrafdaincent](https://www.telegram.com/alrafdaincent)



ص . ب . 252



info@alrafdaincenter.com



[RCD مركز الرافدين للحوار](https://www.youtube.com/RCD)



العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية